ماضيا كان او حالا او مستقبلا فلا دخل للمضارع في المقارنة فالاولى ان يعلل امتناع الواو
في المضارع المثبت بانه على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى واما ما جاء في نحو قول بعض
العرب قمت واصك وجهه وقوله فلما خشيت اظافيرهم اي اسلحتهم نجوت وارهنهم مالكا
فقيل انما جاز الواو في المضارع المثبت على اعتبار حذف المبتدأ ليكون الجملة اسمية اي وانا
اصك وانا ارهنهم كما في قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم اي وانتم تعلمون وقيل
الاول اي قمت واصك شاذ والثاني اي نجوت وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر وهي اي
الواو فيهما للعطف لا للحال وليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل المضارع
بمعنى الماضي والاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت عدل عن لفظ الماضي الى المضارع لحكاية الحال
الماضية ومعناها ان يفرض ما كان في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع
وان كان الفعل مضارعا منفيا فالامران جائزان الواو وتركه كقراءة ابن ذكوان فاستقيما
ولا تتبعان بالتخفيف اي بتخفيف النون فيكون لا للنفي دون النهي لثبوت النون التي هي علامة
الرفع فلا يصح عطفه على الامر قبله فيكون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بالتشديد
فانه نهي مؤكد معطوف على الامر قبله ونحو وما لنا لا نؤمن بالله اي اي شيء ثبت لنا لا نؤمن بالله اي حال
كوننا غير مؤمنين فالفعل المنفي حال بدون الواو وانما جاز فيه الامران لدلالته على المقارنة
لكونه مضارعا دون الحصول لكونه منفيا والمنفي انما يدل مطابقة على عدم الحصول وكذا يجوز
الواو وتركه ان كان الفعل ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى اخبارا انى يكون لي غلام وقد بلغني
الكبر بالواو وقوله او جاؤكم حصرت صدورهم بدون الواو وهذا في الماضي لفظا واما الماضي معنى
فالمراد به المضارع المنفي بلم او لما فانهما تقلبان معنى المضارع الى الماضي فاورد للمنفي بلم
مثالين احدهما مع الواو والاخر بدونه واقتصر في المنفي بلما على ما هو بالواو فكانه لم يطلع على
مثال ترك الواو فيه الا انه مقتضى القياس فقال وقوله انى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله تعالى
فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل

الذين

الذين خلوا من قبلكم اما المثبت اي اما جواز الامرين في الماضي المثبت فلدلالته على
حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا فلا يقال الحال ولهذا
اي ولعدم دلالته على المقارنة شرط ان يكون مع قد ظاهرة كما في قوله وقد بلغني الكبر
او مقدرة كما في حصرت صدورهم لان قد تقرب الماضي من الحال والاشكال المذكور وارد ههنا وهو ان
الحال التي نحن بصددها غير الحال التي تقابل الماضي وتقرب قد الماضي منها فيجب المقارنة اذ الحال
والعامل ماضيين ولفظ قد انما يقرب الماضي من الحال التي هي زمان التكلم وربما تبعد عن الحال
التي نحن بصددها كما في قولنا جاءني زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه والاعتذار عن ذلك
مذكور في الشرح واما المنفي اي اما جواز الامرين في المنفي فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما الاول — الماضي صح
اي دلالته على المقارنة فلان لما للاستغراق اي لامتداد النفي من حين الانتفاء الى زمان التكلم وغيرها
اي غير لما مثل لم وما لانتفاء متقدم على زمان التكلم مع ان الاصل استمراره اي استمرار ذلك الانتفاء
لما سيجيء حتى يظهر قرينة على الانقطاع كما في قولنا لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم فيحصل اي
باستمرار النفي او بان الاصل فيه الاستمرار الدلالة عليها اي على المقارنة عند الاطلاق وترك التقييد
بما يدل على الانقطاع ذلك الانتفاء بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان
يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي
واذا قلت ما ضرب افاد استغراق النفي لجميع اجزاء الزمان الماضي لكن لا قطعيا بخلاف لما وذلك
لانهم قصدوا ان يكون الاثبات والنفي في طرفي النقيض ولا يخفى ان الاثبات في الجملة انما ينافيه
النفي دائما وتحقيقه اي تحقيق هذا الكلام ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود وتحقيقه
انه بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود بعد وجود ولا بد لكل وجود حادث
من سبب بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفيه مجرد انتفاء سبب الوجود
والاصل في الحوادث العدم حتى توجد عللها ففي الجملة لما كان الاصل في المنفي الاستمرار حصل من
اطلاقه الدلالة على المقارنة واما الثاني اي عدم دلالته على الحصول فلكونه منفيا هذا اذا كانت

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)